

انضمام السعودية والإمارات ومصر لبريكس.. فائدة محتملة للغرب



قال مارك كاتز، أستاذ السياسة في جامعة جورج ماسون بالولايات المتحدة، إن الغرب ربما يستفيد من انضمام كل من السعودية والإمارات ومصر إلى مجموعة "بريكس" المناهضة للدول الغربية.

وفي 24 أغسطس/آب الجاري، اختتمت قمة البريكس، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أعمالها في جوهانس堡 بدعوة 6 دول للانضمام إلى المجموعة بداية من مطلع العام المقبل، وهي 4 دول شرق أوسطية: مصر وال سعودية والإمارات وإيران، بالإضافة إلى كل من إثيوبيا والأرجنتين.

كاتز تابع، في تحليل بـ"[المجلس الأطلسي](#)" الأمريكي للأبحاث (Council Atlantic) ترجمه "[الخليج الجديد](#)", أنه "بالنسبة لمصر وال سعودية والإمارات، فإن الانضمام إلى بريك스 هو بيان بأنه على الرغم من تعاونهم مع الولايات المتحدة والغرب، إلا أنهم يتعاونون أيضا مع روسيا والصين، ويجب على الغرب أن يقبل ذلك".

وأردف: "لعل انحرافهم في بريك스 يفيد الولايات المتحدة والغرب، وفي حين أن المجموعة تميز دائماً عن الغرب، فإن إضافة الدول العربية الثلاث إلى صفوفها يعزز أصوات الأعضاء الحاليين، البرازيل والهند وبدرجة أقل جنوب أفريقيا، في مواجهات الأعضاء الأكثر مناهضة للغرب، وهو روسيا والصين والآن إيران".

وأضاف أن "التعاون مع الغرب في بعض المجالات أمر مرغوب بالنسبة لهم (الدول غير المناهضة للغرب). ربما يمكنهم على الأقل منع موسكو وبكين وطهران من تحويل بريكس إلى مجموعة معادية تماماً للغرب، وهذا أمر ينبغي للدبلوماسية الغربية تشجيعه".

كاتز قال إن "بريكس ليست ميثاقاً أمانياً جماعياً ضد التهديدات الخارجية، والخطاب الصادر عن قمم المجموعة غالباً ما يكون معادياً للغرب، وخاصة من المسؤولين الروس والمصينيين الذين حثوا مؤخراً بريكس على العمل ككتلة مناهضة للغرب.. لكن الأعضاء غير متزمنين بالدفاع عن بعضهم البعض".

وزاد بأن "بينما أحد الأعضاء الجدد في بريكس من الشرق الأوسط، وهي إيران، على خلاف شديد مع الغرب، فإن مصر وال السعودية والإمارات تواصل الانخراط في تعاون أمني واسع النطاق مع الولايات المتحدة على الرغم من بعض الاختلافات المهمة معها".

4 دول

و"المخاوف والأصوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبدو وكأنها ستلعب دوراً أكثر أهمية في مؤتمرات القمة المستقبلية"، بحسب كاتز.

واستدرك: "لكن في حين حصلت 4 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على القبول في بريكس، خابت آمال دول أخرى شرق أوسطية هي الجزائر والبحرين والسودان وسوريا، وتركيا، والتي يقال إن جميعها سعت إلى الانضمام للمجموعة".

وتابع: "نظراً لأهمية الجزائر كمصدر للغاز والدور المتنامي الذي تلعبه تركيا كقوة إقليمية في جوارها وخارجها، يبدو أن كليهما كانا مرشحين أكثر قابلية للالتحاق ببعضوية بريكس من إثيوبيا التي مرت بها الصراعات".

كاتز قال إنه "إذا أمكن الحفاظ على العلاقة التي تحسنت مؤخراً بين إيران من ناحية وال سعودية والإمارات من ناحية أخرى، فإن اتفاقيهما يمكن أن يقنع أعضاء بريكس الآخرين بقبول دول إضافية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

واستدرك: "ولكن إذا عادت العلاقات الإيرانية السعودية وأو الإيرانية الإماراتية إلى حالتها العدائية

المعتادة، فقد لا يتمكنون من الاتفاق على أي أعضاء جدد من المنطقة".

تمويل خليجي

ومع ذلك، فإن "توسيع عضوية بريكس لن يكون البند الوحيد على جدول أعمال الأعضاء القدامى والجدد. فقد كانت الوظيفة الأساسية للمجموعة تتلخص حتى الآن في العمل ك منتدى حواري للحكومات المهمة غير الغربية، تماما كما تشكل مجموعة السبع منتدى حواريا بالغ الأهمية للحكومات الغربية المهمة"، وفقا لكانز.

وأردف: "كما تولت بريكس مهمة التنمية الاقتصادية عبر مخططات مختلفة لإقراض الأموال والاستثمار في بعضها البعض وكذلك في الاقتصادات النامية الأخرى".

وأوضح أنه "حتى الآن، جاءت الأموال المخصصة لهذه المخططات بشكل رئيسي من الصين، بينما كانت اقتصادات البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا من الركود خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتلك الدول بحاجة إلى الأموال وليس في وضع يسمح لها بتوفيرها".

و"مع ذلك، فإن إضافة السعودية والإمارات إلى بريكس، يمكن أن يبشر بتدفق الأموال منها إلى أنشطة تنمية المجموعة، بينما لا يبدو أن مصر بمشاكلها الاقتصادية المزمنة ولا إيران التي تعاني من عقوبات (غربية) شديدة، في وضع يسمح لها بإضافة الكثير إلى هذا الجهد، لكن من المرجح أن تسعى للحصول على التمويل بدلا من ذلك"، كما أضاف كانز.

وزاد بأنه "يبدو من المشكوك فيه ما إذا كانت السعودية والإمارات على استعداد لتقديم الكثير من التمويل لإيران، وبالطبع، إذا ساءت علاقتها مع طهران، فلن تقدما أي شيء".

وتابع: "مهما كانت الأغراض التي تخدمها بريكس، سواء كمجموعة من 5 أو 11 دول، فمن غير المرجح أن تكون قادرة على حل النزاعات بين أعضائها. وعلى الرغم من عضويتهم المشتركة في بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، فإن الصين والهند لا تزالان على خلاف بشأن حدودهما المشتركة".

واستطرد: "وبالمثل، يبدو من غير المرجح أن تساعد عضوية بريكس طهران من ناحية والرياض وأبوظبي من ناحية أخرى على حل مشاكلهم. ولن ترغب موسكو وبكين ونيودلهي في الانحياز إلى أحد الجانبين بعد

انضما مهم إلى المجموعة".

المصدر | مارك كاتر/ المجلس الأطلسي- ترجمة وتحرير الخليج الجديد